

الافتتاحية



الوقف في زمن الخوارزميات؛

الرهان الحضاري في مواجهة الاغتراب الرقمي

بهذا العدد تبلغ مجلة «أوقاف» عددها الخمسين، وهو رقم ذو دلالة معنوية عميقة لدى العاملين عليها ومتابعيها من باحثين ومهتمين وأكاديميين؛ سواء من حيث استمراريتها المتواصلة على أمد ست وعشرين سنة من دون انقطاع أو تأخير، أو من حيث ما أضافته على مدار هذا المسار من بحوث علمية رصينة باتت تُشكّل في الوقت الحالي أحد المراجع الأساسية في حقل دراسات الوقف.

وفي هذا المقام نُقدّم الشكر للأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت على دعمها للأوقاف ضمن مشروعات الدولة المنسقة، ونخصّ بالذكر فريق إدارة الدراسات والمعلومات والتوثيق على ما يبذله من جهد دؤوب وحرص على إخراج المجلة بمستوى مهني رفيع، سواء أكان ذلك في الالتزام بمواعيد الصدور أم في اشتراط موادها لمعايير التحكيم الأكاديمي الصارمة. نسأل الله أن يجعل هذا الجهد المبارك في ميزان حسنات جميع المساهمين فيه.

ثمّة فرق جوهري ينبغي استحضاره منذ البداية بين مفهومي التكنولوجيا والتقنية، فالتكنولوجيا مسار ومنظومة متكاملة تشمل تحويل المعرفة العلمية إلى تطبيقات عملية، وهي تستند إلى إطار فكري وعلمي يوجّه استخدام المعرفة في علاقة مباشرة بـقيّم فلسفية وتوجهات حضارية، ولهذا فالتكنولوجيا ليست محايدة بطبيعتها؛ إذ تعمل من خلال جملة من التحيزات المعرفية لتوجيه الأفراد والمجتمعات نحو أطر اجتماعية واقتصادية وسياسية محددة، تترجم في نهاية المطاف معادلات

القوة والسلطة السائدة. في المقابل، تمثل التقنية المنتجات والوسائل الناتجة عن التكنولوجيا، وهي في حدودها المادية تبدو محايدة، وترتبط قيمتها بطرق استخدامها وتوجيهها وفق الإطار الفكري الذي نشأت فيه.

وعلى الرغم من أن التكنولوجيا رافقت الإنسان منذ فجر حضارته، فإنها شهدت عبر التاريخ تغييرات متراكمة بلغت مستويات كيفية خطيرة مع نهاية القرن العشرين، وهذا هو ما نبّهت إليه عالمة الاجتماع (شيرلي توركل) في مؤلفها المهم «معاً في عزلة: لماذا نتوقع المزيد من التكنولوجيا وأقل من بعضنا البعض»⁽¹⁾. تمحور اهتمام (توركل) حول تحليل مفارقات العصر الرقمي، إذ يعيش الأفراد وهم منشغلون بالاتصال الدائم عبر الأجهزة، فيما تتسع الهوة في ما بينهم، وتضعف الروابط الإنسانية الحقيقية. وتشرح الباحثة كيف بات الأفراد يؤثرون رفقة الأجهزة «الآمنة» على التفاعلات البشرية «المعقدة»، مما يهدد التعاطف والألفة، ويجد معه البشر أنفسهم في حالة يمكن وصفها بأنهم «متصلون ولكن معزولون».

إنّ ما رصدته (توركل) يلتقي مع خلاصات كثير من علماء الاجتماع المعاصرين حول تأثير التحولات التكنولوجية في إضعاف العلاقات الاجتماعية وصعود الفردانية، ودور التكنولوجيا المباشر في إعادة تشكيل أنماط العيش وطبيعة التواصل، واستبدال أشكال التفاعل الإنساني المباشر بوسائط باردة تفتقر إلى الدفء الاجتماعي. وليس من قبيل المبالغة القول: إن هذا التوجه يمثل خطراً وجودياً حقيقياً على تماسك المجتمعات الإنسانية.

وفي خضم هذه التحولات العميقة تبرز أسئلة جوهرية، لعل أبرزها: كيف يمكن للمجتمعات أن تحافظ على تماسكها الاجتماعي في ظل هيمنة النزعة الفردانية التي تغذيها التقنيات الرقمية وتقويها؟ وهل يمكن لمؤسسات تقليدية ذات جذور تاريخية راسخة - كالوقف - أن تضطلع بدور فاعل في موازنة هذا الاختلال؟

إنه ضمن الإستراتيجية التقليدية للحاق بالدول المتقدمة تبنّى كثير من الأدبيات العربية والإسلامية الدعوة إلى الاستفادة من التكنولوجيا بما يتيح من إمكانيات عملية، بل ذهب بعض المهتمين بالوقف إلى اعتبار أن من أولويات تطويره التماهي مع متطلبات تكنولوجيا القرن الحادي والعشرين، بحجة أننا نعيش في عصر

(1) صدر الكتاب في سنة 2011م، بعنوانه الأصلي الآتي:

Turkle, Sherry. (2011). Alone together: Why we expect more from technology and less from each other. Basic Books/Hachette Book Group.

«اللاملموس» و«الاقتصاد الرقمي»، الذي يستوجب التحول من «وقف العقار إلى وقف الأفكار».

غير أن هذا التوجه يكشف -للأسف- عن إغفالٍ للمسافة المعرفية بين التكنولوجيا والتقنية، ويتجاهل السياقات الفكرية المهيمنة على عالم اليوم، ولا سيما ما يتعلق بدور التكنولوجيا في إعادة تشكيل الأسس الاجتماعية وتبني الانتماء الجماعي. وفي المقابل، يقف هذا التوجه عند حدود الأدوات والوسائل الفنية، متجاهلاً حقيقة التحولات الجذرية التي تنتهي إلى تحويل الإنسان إلى شيء، ونزع روابطه مع الآخرين، واستبدالها بوسائط تعزز عزله وتجرده من وسائل الدفاع عن هويته الاجتماعية وانتمائه الجماعي، بما يُيسر على القوى المهيمنة تحقيق سيطرتها، ويُفسح المجال للنزعات الاستهلاكية والنوازع الغريزية لتتصدر المشهد الاجتماعي.

في هذا السياق بالتحديد يبرز مفهوم الوقف باعتباره أحد أبرز النماذج الحضارية التي جسدت عبر التاريخ الإسلامي روح التضامن والتكافل الاجتماعي. فالوقف ليس مجرد آلية اقتصادية أو مؤسسة خيرية، بل هو تعبير عميق عن وعي اجتماعي يقوم على استدامة العطاء، وربط الفرد بمجتمعه من خلال مسؤولية مستمرة تتجاوز حدود الزمن. وقد أسهمت الأوقاف تاريخياً في بناء المدارس والمستشفيات ودور الرعاية بوصفها فضاءات اجتماعية، وأدّت بالتالي دوراً محورياً في تعزيز الروابط بين الأفراد وترسيخ قيم التعاون والإيثار.

وتستند فكرة اعتبار الوقف «صمام أمان» في مواجهة الآثار السلبية للتكنولوجيا على العلاقات الاجتماعية إلى طبيعة الوقف ذاته، بوصفه نظاماً يكرّس ممارسة جماعية تستلزم حضوراً إنسانياً وتفاعلاً مباشراً. فالوقف في جوهره يُعيد الاعتبار لفكرة «المشترك الاجتماعي»، حين يُسهّم الأفراد في خدمة قضايا عامة تتجاوز مصالحهم الخاصة، ويقاومون بذلك النزعة الفردانية التي تغذيها البيئة الرقمية، ويعيدون توجيه الاهتمام نحو العمل الجماعي والتكافل وبناء شبكات تغذي العلاقات الإنسانية بالدرجة الأولى مع تلبية الاحتياجات المادية المتنوعة.

إن ما يرصده علماء الاجتماع من تزايد الفردانية وتآكل العلاقات الاجتماعية في المجتمعات المعاصرة يفرض علينا التفكير الجدي في آليات جديدة أو متجددة لاستعادة التوازن الاجتماعي. وهنا يمكن للوقف أن يضطلع بدور حيوي، ليس فقط عبر وظائفه التقليدية، بل أيضاً من خلال إسهامه في إعادة نسج الروابط الاجتماعية في سياق معاصر متشابك. فالوقف يعزز ثقافة العطاء، ويشجع على الانخراط في الشأن العام، ويحيي قيم التضامن التي تشكّل أساس أي مجتمع متماسك.

يُعدّ الوقف في جوهره تجسيداً حيّاً لفكرة الترابط الاجتماعي والتكافل الإنساني، حيث يتجاوز الفرد من خلاله حدود مصلحته الخاصة إلى الإسهام في خدمة الجماعة واستدامة نفعها عبر الأجيال، وبذلك يتضح أن الوقف لم يكن أداة اقتصادية صمّاء، بل كان نظاماً اجتماعياً متكاملًا يُسهم في بناء العلاقات وإحياء روح المجتمع وتحقيق التوازن داخله. إنه نموذج يعيد الاعتبار لفكرة العيش المشترك، ويجسّد قدرة الإنسان على العطاء المستدام، بما يعزز إنسانيته ويرسّخ شبكة خدمات عملية تتجاوز الأنانية وتُغلب علاقات الخير المتبادل.

ولا غضاضة في أن المؤسسات الوقفية تحتاج دائماً إلى التطوير والاستفادة من الأدوات والأساليب الحديثة التي تعينها على أداء رسالتها بكفاءة أعلى وأثر أوسع، بيد أن مسؤولية القائمين عليها تظل دائماً في الحفاظ على جوهر فكرتها وفلسفتها المبنية على قيم الكرامة الإنسانية والتضامن والإيثار.

إن التحدي الحقيقي للعاملين في القطاع الوقفي يكمن في الحفاظ على البعد الإنساني للوقف، بحيث لا يتحول إلى مجرد عملية رقمية باردة، بل يبقى فضاءً حيّاً للتفاعل الاجتماعي وبناء الثقة وتعزيز الروابط بين الأفراد؛ لأنه ليس مشروعاً مالياً يُقاس فقط بالعائد، بل هو مشروع حضاري يُقاس بما يُضيفه إلى إنسانية الإنسان وصون انتمائه الجماعي في عالم يتسارع فيه الاغتراب.

في هذا العدد الخمسين من مجلة «أوقاف» يُسهم نخبة من الباحثين والأكاديميين ببحوث متنوعة مداخلها وتكامل مقارباتها حول منظومة الوقف؛ تاريخاً وفقهاً وتطبيقاً، وتجمعها رؤية مشتركة تسعى إلى استجلاء الطاقات الكامنة في المؤسسة الوقفية على الصعيدين الاجتماعي والحضاري، مع استشراف آفاق تجديدها في ضوء متطلبات العصر وتحدياته، بما يُعيد للوقف دوره المحوري في تعزيز تماسك المجتمعات الإسلامية وصون هويتها وتنمية مواردها.

ففي بحث أ. د. سهيل صابان الذي جاء بعنوان: «إسهام نساء البلاط العثماني في الوقف ودوره في نهضة الأمة (955-1326هـ / 1451-1908م)» يكشف الباحث عن الدور الحضاري البارز الذي أدّته نساء البلاط العثماني في مجال الوقف، مستنداً إلى مصادر أرشيفية أصيلة محفوظة في أنقرة وإسطنبول، ومراجع تركية متخصصة درست الحجج الوقفية المسجلة لدى الإدارة العامة للأوقاف وإدارة الفتوى.

يُبرز البحث أن الدولة العثمانية على مدار سبعة قرون من الحكم أرست ما يمكن تسميته «حضارة الوقف»، إذ حرصت على تشجيع المرأة من مختلف الفئات على إنشاء الأوقاف وتنويع مجالاتها. وقد تصدرت هذا المشهد أمهاتُ السلاطين وأخواتهم وبناتهم وزوجاتهم، إضافة إلى نساء كبار رجال الدولة اللواتي أسسن أوقافاً ضخمة في مجالات التعليم والصحة والعمارة والرعاية الاجتماعية، لا تزال آثارها المادية شاهدة حتى اليوم.

ويكشف البحث عن كيفية توجيه عائدات هذه الأوقاف نحو الحرمين الشريفين ودعم الفقراء والعلماء عبر دفاتر الصُرة السنوية. وينتهي البحث إلى أن توثيق هذه الأوقاف يتطلب مزيداً من البحث والتنقيب في الأرشيفات، وأن هذا الإرث النسائي الوقفي يمثل نموذجاً فريداً جديراً بالدراسة والاستلham في سياق إحياء ثقافة الوقف المعاصرة.

ويتناول أ.د. محمد سالم عباس الصعيدي في بحثه: «الأوقاف ودورها في محو الأمية والتماسك القومي» الدور التاريخي والحضاري للأوقاف في نشر العلم وتحقيق التماسك الاجتماعي والقومي، مستعرضاً تجاربها عبر العصور الأموية والعباسية والأيوبيّة والمملوكية وصولاً إلى العصر الحديث.

يؤكد الباحث أن الحضارة الإسلامية انفردت بالجمع بين البعدين المادي والروحي في تناسق نادر، وأن الوقف كان ركيزة هذا التوازن من خلال تمويل الكتاتيب والمدارس والزوايا والخوانق والبيمارستانات، مما أسهم في اجتثاث الجهل ونشر العلم بين طبقات المجتمع من دون تمييز.

ويُجري البحث دراسة مقارنة بين نظام الوقف الإسلامي ونظيره الغربي (الترست)، مُبيناً أوجه التشابه والاختلاف في الفلسفة والتطبيق، ويخلص إلى أن الأوقاف التعليمية عمّقت الشعور بالمواطنة والأخوة الإنسانية، وأسهمت في تشكيل الهوية الحضارية المشتركة للمسلمين، ويوصي باستلham هذه التجربة وتجديدها في السياق المعاصر لتحقيق التنمية البشرية المستدامة ومعالجة تحديات الأمية والتفكك الاجتماعي.

ويُسهّم د. طارق محمد أبو تايه ببحثه المعنون بـ «إشكالية الربا للأسهم الوقفية في البنوك التجارية وحلولها الشرعية» الذي يعالج إشكالية شرعية دقيقة تتعلق بالأسهم الوقفية الموظفة في بنوك تجارية تتعامل بالفائدة الربوية، وذلك بمنهج وصفي تحليلي.

يُقرّر البحث أن الأسهم الوقفية تُعدّ اليوم من أنجع أدوات الوقف المعاصرة لمرونتها وقدرتها على تلبية متطلبات المنظومة المالية الحديثة، كما أن للوقف بصفة عامة آثاراً اقتصادية واجتماعية بالغة تشمل تنمية الاستثمار ومكافحة الفقر وتحقيق التكافل.

وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج الفقهية المهمة: الأولى: أن معظم مسائل الوقف اجتهادية وقابلة للمرونة؛ الثانية: أنه يجوز وقف أسهم البنوك التقليدية في الأوقاف الخيرية من دون الذرية لأن رأس مالها في أصله ليس محرماً؛ الثالثة: أن عائدات الفوائد الربوية يجوز صرفها في وجوه البر العامة. ويُلزم البحث ناظر الوقف بالسعي الدؤوب لاستبدال أسهم مؤسسات إسلامية بهذه الأسهم، ويُجيز اللجوء إلى القضاء لانتزاع حكم قضائي مستعجل يُلزم بهذا الاستبدال حين يتعنت الملاك، مؤكداً أن شرط الشارع يعلو على شرط الواقف عند التعارض.

وفي القسم الإنجليزي يكتب د. فؤاد عبد الله العمر بحثه: «الوقف الخليجي بين الواقع والمأمول» متناولاً واقع قطاع الأوقاف في دول مجلس التعاون الخليجي واستشراف آفاقه المستقبلية، من خلال منهج وصفي تحليلي يستند إلى مصادر متخصصة باللغتين العربية والإنجليزية.

تكشف الدراسة عن أن مسيرة الوقف في المنطقة شهدت توسعاً ملحوظاً مع صعود الثروة النفطية في القرن العشرين، غير أن هذا التوسع ترافق مع تدخل حكومي مفرط أعاق نمو القطاع وحدّ من مرونته. ويتفاوت مستوى التطوير تفاوتاً واضحاً بين دول الخليج؛ إذ تبرز المملكة العربية السعودية والكويت بوصفهما نموذجين متقدمين بإستراتيجيات وقفية مدمجة في خطط التنمية الوطنية، فيما لا تزال بقية الدول في مراحل أدنى من التطوير. كما أن مستوى التعاون الوقفي البيني -ثنائياً كان أم جماعياً- يبقى محدوداً ودون المأمول.

وتستعرض الدراسة العوامل المستقبلية المؤثرة في المشهد الوقفي، ولا سيما التحول الرقمي، وتمكين المرأة والفئات الهشة، وتطوير الأطر التشريعية. وتُختتم بإحدى عشرة توصية عملية تشمل: تعزيز الحوكمة، وتفعيل الشراكة بين القطاعات الحكومية والخاصة والأهلية، وتطوير مؤشرات أداء وقفية موحدة، وتوسيع قاعدة المشاركة المجتمعية في منظومة الوقف الخليجي.

وأما د. محمود مصطفى حلمي فيُحيي في مقاله: وقف حقوق الارتفاق «مفهوم قديم بتطبيقات حديثة» مفهوماً فقهياً أصيلاً مغموراً هو وقف حقوق الارتفاق،

ويُسلط الضوء على إمكانيات تجديده وتطبيقه في سياقات المدن المعاصرة. يُعرّف الباحث حق الارتفاق بأنه حق عيني مقرر لمنفعة عقار على عقار آخر، وقد عرف الفقه الإسلامي أنواعاً متعددة منه، نحو: حق الشرب والمرور والمجرى والمسيل والتعلّي، وكان لهذه الحقوق دور محوري في تيسير حياة الناس تاريخياً.

ويقترح المقال تطبيقات معاصرة واسعة تشمل وقف حق المرور في المجمعات السكنية المغلقة، ووقف حق الشرب في المناطق العامة، ووقف حق المجرى في المشاريع التنموية، ووقف حقوق الوصول إلى الخدمات الأساسية كالرعاية الصحية والتعليم. ويعترف المقال بتحديات جوهرية تعترض هذا النوع من الوقف، أبرزها: غياب الإطار القانوني الواضح، وصعوبة التقويم المادي، وضعف الوعي المجتمعي، ويقترح لتجاوزها: وضع تشريعات متخصصة، وتطوير نماذج عقود موحدة، واستثمار التقنية في التوثيق والإدارة، وبناء شراكات فاعلة بين الجهات الحكومية والأهلية لتفعيل هذا الوقف بما يُعزز التكافل ويخدم المجتمع المعاصر.

وفي باب عرض الكتاب يقدم د. عيسى صوفان القدومي كتاب «الأوقاف على الحرمين الشريفين خارج المملكة العربية السعودية» للدكتور عبد الله بن ناصر السدحان، الصادر عن مركز مكة المكرمة بالتعاون مع دائرة الملك عبد العزيز سنة 2014م.

يرصد الكتاب في فصله الأول تاريخ الوقف ووظيفته في الإسلام والحضارات السابقة، ويؤكد أن الوقف بات يُزاحم القطاعين العام والخاص بوصفه قوة فاعلة في المجتمع المدني. ويكشف الفصل الثاني عن حجم الأوقاف الهائلة التي خصصها المسلمون في شتى البقاع لخدمة الحرمين الشريفين، إذ شملت آلاف الأفدنة الزراعية والمباني والفنادق والمخابز في دول كمصر وبلاد الشام، بل وُقفت قرى كاملة على الحرمين.

ويتتبع الكتاب مسيرة هذه الأوقاف عبر العهود المملوكية والعثمانية حين أنشأ العثمانيون نظارة الحرمين سنة 995هـ لإدارتها، ويحلل أسباب اندثار كثير منها: كضياع الوثائق وفساد النظار وسياسات التأميم. ويختم الكتاب بالتأكيد على أن استعادة هذا الإرث الوقفي الخارجي تتطلب توثيقاً أرشيفياً منهجياً وتضافراً من المؤسسات المعنية.

أسرة التحرير